

إبراهيم الأمين

وسام الحسن وفرع المعلومات

قصة فرع المعلومات مع ملف ميشال سماحة لن تختلف عن أي قضية أخرى. الفرع، هنا، وحدة تقنية تنفيذية تعمل ضمن مشروع سياسي. وهو نجح في توجيه ضربة قوية إلى نافوخ المحور المقابل. «ضربة معلم» كما يقال. المحترفون في الجهة المقابلة القوا باللائمة على سماحة ومن خلفه في سوريا، لكنهم رفعوا القنعة للفرع، ولو أن بعضهم

لا يهم الموقف، من الفرع ولا تقييم موقعه الفعلي، بل المهم النظر إلى أفعاله الجارية من دون رد مماثل

كرر كلاماً سابقاً عن أن الأمر لا يتعلق فقط بجهود وسام الحسن ومجموعته، بل بخبرات مصدرها الاستخبارات الخارجية. ليس مهماً النقاش في الجدوى القضائية والأمنية من الذي حصل. ثمة لعبة محكمة، لعملية الاستدراج فيها دور كبير. وهو ما يظهر من خلال طبيعة الأسئلة التي كان المخبر ميلاد الكفوري يطرحها على سماحة، بحسب ما أفادت محاضر التحقيق والحوارات (المسوّدة بقرار من اللواء أشرف ريفي، وربما عن طريق مكتبه أيضاً، كما تفيد آخر المعلومات عن التحقيق في هذه العملية). وبمعزل عن تفاصيل كثيرة تنتظر الإجابات مستقبلاً، فإن سماحة ارتكب الخطأ القاتل،

وسبب ما يحصل معه من جهة، وما تركه من آثار سلبية على فريقه السياسي من جهة ثانية.

لكن، في كل مرة بضرب فيها فرع المعلومات، نعود إلى النقاش نفسه بشأن هذه الوحدة الأمنية الرسمية، التي لديها ما يبرر وجودها العملائي على الأرض بحكم التركيبة السياسية اللبنانية التي أتاحت تحقيق حلم رفيق الحريري بعد مقتله، في إنشاء قوة أمنية - عسكرية تخضع لسلطته بصفته ممثل الطائفة السنّة في الدولة، فيما خصومها، من داخل الطائفة نفسها، يريدون لها أن تبقى فعالة ولكن في خدمتهم، بينما يتصرف خصومها من الطرف الآخر على أنها باتت في الموقع المعادي الذي يتطلب التخلص من الفرع بوصفه أداة تخريب. وهو الأمر الذي يجعل

النقاش مستمراً في جانبه السياسي. لكن، يعود الحديث عن شخص وسام الحسن. الرجل ليس ضابطاً عادياً في قوى الأمن. الحديث هنا عن ممثل للفريق الذي انتدبه إلى هذا الموقع. وخصوصية الرجل تنطلق من اعتبارات عدة، بينها أنه كان من أبرز المساعدين لرفيق الحريري. وهو على معرفة ممتدة بتفاصيل غالبية، إن لم يكن كل، شخصيات فريق «المستقبل» والمحيطين به، كما أنه على معرفة أكثر تفصيلية بالقوى والشخصيات التي التحقت بالفريق بعد مقتل الحريري، وصار أكثر صلة بجوانب إضافية من واقع هذه الشخصيات، بما فيها معرفته بتفاصيل خاصة عند كل من هؤلاء، قبل أن

يتاح له، لأسباب وأسباب، أن يعزز وضعه على صعيد التفاعل مع أجهزة أمنية إقليمية ودولية. وهو، الآن، في موقع يتيح له الادعاء بأن لديه صلة بغالبية أجهزة الأمن في العالم، بما فيها أجهزة أمنية يمكن اعتبارها مصنفة في خانة المحور الذي يعاديه الحسن وفريقه السياسي.

لكن الحسن ليس حالة مستجدة على لبنان، شأنه شأن آخرين من الذين مروا على العمل الأمني - السياسي. يملك الغطاء الكافي الذي يتيح له العمل بحرية كبيرة. ولديه أيضاً الغطاء الرسمي الذي يعفيه عملياً من أي نوع من المساءلة أو غير ذلك. حتى عندما يحصل خطأ فهو يجد من يوفر له الحماية المطلوبة. وإذا كانت العلاقة بينه وبين النائب التمييزي العام السابق سعيد ميرزا قد أتاحت له ما لم يتح لغيره من قادة الأجهزة الأمنية، فإن ذلك لا يتعلق بطبيعة سياسية أو شخصية بين الرجلين، بل انسجاماً مع الواقع السياسي الذي يعملان في ظلّه. وهو ما يجعل بعض التغييرات تطراً على عمل الفرع اليوم، علماً بأن النائب الجديد بالوكالة القاضي سمير حمود ليس بعيداً تماماً من الزاوية السياسية، لكن له شخصيته المختلفة ولو جزئياً، ما يفرض على الحسن وفريقه الأمني أخذ بعض الوقت قبل استكمال الصورة، علماً بأنه يفترض تعيين نائب عام تمييزي أصيل خلال فترة قريبة، وإن كانت الخلافات حول هذا المنصب لا تزال قائمة على صعيد أهل الحكم. لكن بالنسبة إلى الحسن، فإن الأمر يرتبط باليات عملية ليس

أكثر. فهو نجح، لأسباب أخرى، في نيل الغطاء الكافي من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وإن كان الاثنان يعرف كل منهما خلفية الآخر. فلا الحسن يثق برئيس الحكومة، بل ينظر إليه على أنه ممثل للفريق الآخر، ولا رئيس الحكومة مقتنع بأن الحسن سيكون موالياً له حتى بصفته رئيساً للحكومة. لكن التركيبة الحكومية المعقدة، وعلاقات ميقاتي الإقليمية والدولية، تجعل من الصعب عليه المبادرة إلى قرار كان فريق 8 آذار يأمل صدوره منذ تأليف الحكومة، ويقضي بإعفاء الحسن من موقعه، وتعيين آخر، أملاً يجعل الفرع خاضعاً لحسابات مختلفة عما هي عليه اليوم.

في العام، يتصرف الحسن بما يتناسب وموقعه العام. هو يرتفع عالياً إلى أعلى من موقعه الوظيفي. يملك حضوراً جدياً في وسائل الإعلام، كما باتت لديه شبكته من المتعاونين معه من داخل مؤسسات كبرى. تعود منذ سنوات طويلة إدارة موازونات الدعم - الرشوة - المساعدة، وذلك ربطاً بالدور السياسي المقرر لهذا الفرع. وهذا ما يجعل الحسن لا يعيش هاجس الإقصاء ما دامت المعادلة الحقيقية التي تحكم لبنان لم تشهد انقلاباً كاملاً.

المشكلة، هنا، ليست في كون الحسن يستمر عاملاً منسجماً مع اقتناعاته، بل في كون خصومه من المحور المقابل، لا يجيدون حتى اليوم تقديم النسخة المقابلة. وحتى ذلك الحين، من الأفضل لنشاط وقيادات 8 آذار تحسّس رؤوسهم!

المشهد السياسي

مجلس وزراء «أمني» اليوم واعتصام لـ «14 آذار»

فيما يعاود مجلس الوزراء جلساته اليوم، وأبرز ملفاته الأوضاع الأمنية والحوادث المتنقلة في طول البلاد وعرضها، تبدأ قوى 14 آذار تحركاً تصعيدياً متدرجاً يستهدف العلاقات اللبنانية - السورية، بالتواكب مع طلب شمول ولاية «اليونيفيل» الحدود الشمالية والشرقية

عما يصفونه بـ«اعتداءات سورية على السيادة اللبنانية» وعلمت «الأخبار» أن خلافاً وقع بين رئيس مصلحة الطلاب في القوات اللبنانية باتريك ريشا ومسؤول الطلاب في الجماعة الإسلامية ربيع دندشلي بسبب طلب القوات عدم رفع أنصار الجماعة آيات إسلامية لما يثيره الأمر من استفزاز في الأشرقية. وأدى الخلاف إلى قرار الجماعة بعدم الحشد والمشاركة الرمزية بعدد محدود من الأشخاص فقط.

وقالت مصادر قواتية لـ«الأخبار» إن تحرك قوى 14 آذار هذا يأتي بعد «اتهام اللواء السوري علي مملوك بتنفيذ مخطط تفجيري في لبنان وتوقيف مستشار الرئيس السوري، الوزير السابق ميشال سماحة، في حين أن الدولة اللبنانية لم تتحرك حتى لتسأل السفير السوري عن النيات المغرضة التي يبنيها النظام السوري تجاه لبنان واللبنانيين». وأشار إلى أن «المطلوب إما استيضاحات وأجوبة منطقية وإما طرد السفير». وأعلن «أن هذا التحرك هو بداية حركة تصاعدية للوصول إلى تحقيق المطالب الوطنية المحقة». وفيما تسعى «القوات» كي تكون المسيرة حاشدة، أكدت أوساط كتائبية لـ«الأخبار» أن الحشد لن يكون كبيراً. وأشارت إلى أن هذا التحرك رمزي هدفه توجيه «رسالة»، مستبعدة في الوقت نفسه تحقيق غايتها بوجود الحكومة الحالية، ولن يتعدى الأمر «تسجيل موقف للتاريخ». وعن الخطوات اللاحقة، أشارت المصادر إلى ثلاثة خيارات قيد الدرس وهي: إما تسليم مذكرة إلى رئيس الجمهورية ميشال سليمان عن الاعتداءات السورية على لبنان مرفقة بوثائق وأدلة، وتتضمن المطالب التي يرفعها المعتصمون، أو تنفيذ اعتصام دائم أمام وزارة الخارجية أو السرايا الحكومية.

بدورها، طالبت كتلة «المستقبل» التي يبنيها النظام السوري تجاه لبنان واللبنانيين». وأشار إلى أن «المطلوب إما استيضاحات وأجوبة منطقية وإما طرد السفير». وأعلن «أن هذا التحرك هو بداية حركة تصاعدية للوصول إلى تحقيق المطالب الوطنية المحقة». وفيما تسعى «القوات» كي تكون المسيرة حاشدة، أكدت أوساط كتائبية لـ«الأخبار» أن الحشد لن يكون كبيراً. وأشارت إلى أن هذا التحرك رمزي هدفه توجيه «رسالة»، مستبعدة في الوقت نفسه تحقيق غايتها بوجود الحكومة الحالية، ولن يتعدى الأمر «تسجيل موقف للتاريخ». وعن الخطوات اللاحقة، أشارت المصادر إلى ثلاثة خيارات قيد الدرس وهي: إما تسليم مذكرة إلى رئيس الجمهورية ميشال سليمان عن الاعتداءات السورية على لبنان مرفقة بوثائق وأدلة، وتتضمن المطالب التي يرفعها المعتصمون، أو تنفيذ اعتصام دائم أمام وزارة الخارجية أو السرايا الحكومية.

تحضر الملفات الأمنية المتشعبة على طاولة مجلس الوزراء في السرايا اليوم. وأبرز هذه الملفات مستجدات الوضع في طرابلس وجرائم القتل والخطف والحوادث التي تشهدها المناطق اللبنانية، فضلاً عن الوضع الأمني على الحدود اللبنانية السورية.

وفي وقت تتصاعد فيه حملة قوى 14 آذار على النظام في سوريا، تنفذ المنظمات الطلابية والشبابية في هذه القوى اعتصاماً اليوم أمام مقر وزارة الخارجية في الأشرقية، للمطالبة بطرد السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي من لبنان وإلغاء معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق اللبنانية - السورية، احتجاجاً على ما يعتبره المنظمون اعتداءات سورية على السيادة اللبنانية. وتقرر أن يكون التجمع في مراب جامعة القديس في الأشرقية، على أن تنطلق المسيرة في الساعة والنصف مساءً إلى وزارة الخارجية في سويل، وسيرفع المعتصمون مذكرة إلى وزير الخارجية عدنان منصور (موجود في إيران)

بطرد السفير السوري وتعليق العمل بالاتفاقيات الأمنية اللبنانية - السورية وتجميد العمل بالمجلس الأعلى اللبناني السوري، وتقديم شكوى إلى الجامعة العربية وإخطار مجلس الأمن الدولي بما حصل. وطالبت أيضاً بالمبادرة إلى الاستعانة بقوات «اليونيفيل» لدراسة سبل مساعدة الجيش اللبناني في ضبط الحدود الشمالية والشرقية مع سوريا استناداً إلى القرار الدولي 1701.

في غضون ذلك، تابع قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا تحقيقاته في قضية سماحة، فاستمع إلى إفادة مرافق الأخير وسائقه. من جهة ثانية، التقى المحامي صخر الهاشم موكله سماحة في مقر الشرطة العسكرية في مبنى المحكمة العسكرية، من دون أي رقيب، وبحث معه في ملف القضية.

«أمل» في الرابية

سياسياً، برزت زيارة لوفد من حركة «أمل» للرابية لدعوة رئيس كتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون إلى الاحتفال الذي تقيمه الحركة بعد غد الجمعة في النبطية في ذكرى تعييب الإمام موسى الصدر وفريقه. وإذا كانت الزيارة مرتبطة بالمناسبة المذكورة، بحسب ما أوضحت مصادر الحركة لـ«الأخبار»، مشددة على «عدم تحميلها أكثر مما تحتمل»، أوضح النائب علي بزي الذي ترأس الوفد «أن اللقاء كان مناسبة للتداول في القضايا والتحديات على مستوى المنطقة ولبنان، وكانت وجهات النظر متطابقة في كل المواضيع السياسية، سواء في الداخل اللبناني أو في المنطقة».

من جهته، أشار عون في حديث تلفزيوني إلى أن «مصر لبنان يتحد بنهاية الأزمة الدولية القائمة». وشدد على أن الانتخابات لا يمكن أن تؤجل إلا بحرب من الداخل، ورأى أنه لا يمكن

إجراء انتخابات في عكار وطرابلس إذا بقي وضعهما على ما هو عليه. ولفت إلى أن لجنة بكركي بحثت قانون النسبية وحصل توافق على الدوائر. وإذا اعتبر «أن هناك مشكلة إذا لم يقبل الفريق الآخر بالدوائر المتوسطة»، شدد على ضرورة عدم وضع «فيتو» في بحث حل الدوائر الـ 15، مبدياً رغبته في العودة إلى حل اللقاء الأوثودكسي واليسير به مع «القوات» و«الكتائب»، وأعرب عن استعداداته للتخالف معهما لجلب أكثرية نيابية. وأوضح أن قبوله بهذا الطرح «كي يصبح التمثيل صحيحاً، وخصوصاً عند المسيحيين، ولا أريد حذف القوات والكتائب».

«المستقبل»

تطلب مساعدة «اليونيفيل» للجيش على الحدود مع سوريا

وأكد أن الحالة الأمنية التي نعيشها هي الجمره التي تكوي وليس سلاح «حزب الله»، مشيراً إلى أن «السلاح المتفلسف يجب أن تكون له الأولوية بالحوار»، وأوضح أن «هناك ضغطاً على السلطات اللبنانية لتأخير هيئة النفط لبقاء لبنان ضعيفاً ومنعه من استغلال سوق النفط»، وحتمل المسؤولية الأولى في موضوع عدم تعيين رئيس لجنة النفط لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي لم يدرجه على جدول الأعمال.

4 جرحى في مشاريع القاع

أمنياً، أفاد مراسل «الأخبار» في

البقاع، راصح حمية، بأن الحدود اللبنانية - السورية شهدت على مدى اليومين الماضيين تبادلًا لإطلاق النار بين الجيش السوري ومجموعات مسلحة، تخلله سقوط عدد من القذائف في مشاريع القاع بالقرب من حاجز للفهود، أصابت إحداهم مزرعة طوني التوم، التي يقطن فيها عمال سوريون، وقد أدى ذلك إلى تدمير جزء من المزرعة وجرح كل من مصعب عبد الله، ووليد المحمد، ورفه الجاسم، ويوسف الجاسم، وقد نقلوا جميعاً إلى مستشفى الهرمل الحكومي.

نار اللينو والمقدح

وفي حادثة أمني آخر، حركت النار الكامنة تحت الرماد بين قائد الكفاح المسلح في مخيم عين الحلوة العميد محمود عبد الحميد عيسى «اللينو» وقائد المقر العام اللواء منير المقدح، فقد وقع إشكال في المخيم بين مرافق «اللينو» علاء الرفاعي ومرافق المقدح معين جبر اللذين تبادلًا إطلاق النار، ما أدى إلى إصابة الأخير في قدمه. وتطويلاً لذبول الحادث، كتفت لجنة المتابعة الفلسطينية اتصالاتها لتسليم الرفاعي إلى الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع اللينو.

إسرائيل تشكو أغناماً لبنانية

على صعيد آخر، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن إسرائيل قدمت شكوى إلى الأمم المتحدة لمنع أغنام لرعاة لبنانيين وسوريين يتركون مواشيهم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة على الحدود المشتركة. وذكرت الصحيفة «أن المئات من الأغنام السورية واللبنانية عبرت الحدود ووصلت إلى أماكن حساسة». وأوضحت الصحيفة أنه في حال عدم قيام الأمم المتحدة بخطوات لوقف هذه المسألة، فإن إسرائيل ستضطر إلى «سجن الأغنام».